الرياض

الاربعاء ٢٣ المحرم ١٤٢٧هـ - ٢٢ فبراير ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٥٧

الهيئة العامة للاستثمار تعلن نتائج أعمالها لعام ٢٠٠٥

الهيئة ترخص لـ ٦١٩ مشروعاً أجنبياً ومشتركا تمويلها أكثر من ٢٠٠ مليار ريال

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار عن نتائج أعمالها خلال عام ٢٠٠٥ لتنفيذ الأدوار الستة التي نصت عليها إستراتيجية الهيئة التي تم البدء في تنفيذها مع بداية عام ٢٠٠٥م وهذه الأدوار هي (خدمات الاستثمار،التسويق ، دعم المشاريع الناشئة، جذب الاستثمار لقطاعات محددة، التنمية الإقليمية للمناطق، تحسين مناخ الاستثمار).

وقد شهد عدد من الأنشطة الهامة في مجال جذب الاستثمارات المشتركة والأجنبية، واستمرار الخطوات التي تقوم بها الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل التحسين التدريجي والمستمر لمناخ الاستثمار في المملكة وجعله أكثر جاذبية وتنافسية بتوجيه ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله.ففي مجال الخدمات ونتيجة للجهود التي تقوم بها حكومة المملكة في تحسين البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ونتيجة إلى زيادة الثقة في قوة الاقتصاد السعودي، وانضمام المملكة إلى منظمة التجارة الدولية، فقد شهد الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ م ارتفاعا كبيرا في معدل نمو قيمة التراخيص الصادرة من الهيئة، إذ تم الترخيص خلال هذه الفترة ل (٢٠٣) مشاريع أجنبية ومشتركة إجمالي التمويل الكلي لها ١٢٩ مليار ريال. وبذلك بلغ إجمالي المشاريع المرخصة خلال عام ٢٠٠٥ م(٦١٩) مشروعا مشتركا وأجنبيا، بإجمالي تمويل ٢٠١،٧ مليار ريال.

وفي مجال التسويق يجري التنسيق حالياً مع وزارة الخارجية لافتتاح مكاتب للهيئة في العواصم العالمية التي تستهدف الهيئة جذب استثماراتها.وقد استخدمت الهيئة أسلوباً جديداً في ترويج الاستثمار هو التوجه بفرص استثمارية محددة لكبريات الشركات المحلية والأجنبية العاملة في كل مجال، وعقد اجتماعات مكثفة لكبار المسئولين في الهيئة مع رؤساء تلك الشركات وكبار المسئولين فيها لمناقشة متطلبات تلك الشركات والتسهيلات التي يحتاجون إليها، ومن ثم بلورة مبادرات ومشاريع محددة لتنفيذها.

وقد اتضح للهيئة أن هذا الأسلوب هو الأسلوب العملي الذي يقود إلى تنفيذ المشاريع على أرض الواقع بدلاً من الترويج للاستثمار بشكل عام.وفي مجال تنمية المناطق جاءت فكرة إطلاق مشروع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية المتكاملة ذات الأغراض المتعددة باستثمار قدره ١٠٠ مليار ريال، يدفع بالكامل من القطاع الخاص تتويجاً لإستراتيجية الهيئة العامة للاستثمار و نصت على اختيار رابغ ضمن عدة مدن في الوسط والشمال والجنوب والغرب والشرق لكي تكون نقاط انطلاق لصناعات تصديرية.

وقد قامت الهيئة العامة للاستثمار بعد تحديد إستراتيجيتها واختيار مدينة رابغ بالبحث عن أفضل المطورين في العالم من حيث الملاءة المالية والقدرة على التمويل الذاتي للمشاريع العملاقة -حيث ان شراء الأرض وإقامة البنية التحتية وجميع المرافق في المدينة سيتم تمويله بالكامل من المستثمرين- كما اشترطت الهيئة توفر الخبرة ونجاح التجارب السابقة.

وتم الاتصال بهذه الشركات فأبدت شركة إعمار الإماراتية حماساً للمشروع فتم الاتفاق معها على تطوير المشروع، وبحيث تقوم هي باختيار الشركاء المحليين المناسبين للمساهمة في تطوير المشروع. وقد تم بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله اشتراط طرح نسبة ٣٠ ٪ من رأس المال المبدئي للمشروع للاكتتاب العام علماً أن تحديد رأس المال المبدئي يعود لشركة إعمار والشركاء في المشروع. وسيتم قريباً الإعلان عن كافة المعلومات المتعلقة بطرح المشروع للاكتتاب العام والوقت المتوقع لذلك.كما تم في نطاق

دور الهيئة في تنمية المناطق، قيام وفود من الهيئة برئاسة معالي المحافظ بزيارات مكثفة للمناطق لتحديد مبادرات تحفيز الاستثمار في عدد من المناطق شملت مكة المكرمة والمدينة المنورة وتبوك وعسير وجازان وحائل.

وفي مجال التركيز على جذب الاستثمار لقطاعات محددة وهو أحد الأدوار الستة التي تضمنتها إستراتيجية الهيئة تم خلال العام استقطاب عدد من الشركات العالمية المعروفة في تلك القطاعات، وذلك للاستثمار في المملكة بمشاركة العديد من الشركات السعودية، حيث تم التعاون مع شركة إنتل العالمية على إنشاء شركة رأسمالها ١٠٠ مليون دولار للاستثمار في رأس المال المخاطر في شركات التقنية السعودية، وإطلاق شركة جسور لتمويل مشاريع الطاقة والبتروكيماويات برأس مال ٥٠٠ مليون دولار وإجمالي تمويل قدره ٥ مليارات دولار.

وفي سياق دور الهيئة في تشجيع المشاريع الناشئة تم خلال العام التعاون مع صندوق المئوية في تنفيذ البرنامج التجريبي للصندوق لدعم عدد من المشاريع في عدد من مناطق المملكة ، كما تم التعاون بين الطرفين أواخر العام في بلورة مبادرة إطلاق صندوق المبدعين ب١٥٠ مليون ريال بتمويل من شركة سابك والبنك الأهلي.

وفي سياق الدور السادس للهيئة وهو تحسين مناخ الاستثمار الذي أعلنت الهيئة في بداية العام تخصيص ٥٠ ٪ من وقت وجهد مسئولي الهيئة للقيام به، وذلك بناء على توجيهات المقام السامي الكريم للهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة لمعالجة معوقات الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية بشكل عام، فقد تم خلال العام توقيع العديد من الاتفاقيات لتحسين مناخ الاستثمار، وتم تنفيذ ٦٥ ٪ من البنود الواردة في هذه الاتفاقيات على أرض الواقع، وأعدت الهيئة مشروعا لمتابعة الاتفاقيات يتم من خلاله رصد كافة الخطوات المطلوبة للتنفيذ ضمن جداول زمنية محددة وبالاتفاق والتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة..

هذا وقد وقامت الهيئة لإنجاز أدوارها الستة التي نصت عليها الإستراتيجية خلال العام بعقد اجتماعات مكثفة مع المسئولين في الجهات الحكومية ذات العلاقة ومع المستثمرين السعوديين والأجانب منها ٥٧٧ اجتماعا حضرها معالي محافظ الهيئة.

كما تم تنظيم ٢٧ مناسبة لتكريم المشاريع المتميزة ولرعاية توقيع عقود مشاركة بين مستثمرين سعوديين وأجانب ولإطلاق عدد من المبادرات الاستثمارية..

30,4 مليار ريال الاستثمارات الأجنبية والمشتركة المنفذة عام (٢٠٠٥م)من جهة أخرى أعلن معالي السيد عمرو بن عبدالله الدباغ محافظ الهيئة العامة للاستثمار النتائج الأولية لمسح الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة فعليا في المملكة لعام ٢٠٠٥ م، والذي تقوم به الهيئة حالياً ، وهو المصدر الوحيد الذي يعطي FDI معلومات موثقة حول الاستثمارات الأجنبية المنفذة على أرض الواقع. وقد أشار معاليه إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية التراكمي بلغ حتى نهاية عام (٢٠٠٥م) نحو ٩٧،٧ مليار ريال، موضحاً أن تلك المشاريع لا تشمل استثمارات التنقيب عن البترول والغاز والمعادن.

وقدرت النتائج الأولية إجمالي الاستثمارات الأجنبية والمشتركة المنفذة خلال عام (٢٠٠٥م) بحوالي ٣٠،٤ مليار ريال بنسبة نمو قدرها ٩٥٪ مقارنة بعام (٢٠٠٤م) حيث بلغت الاستثمارات المنفذة فعياً ١٥،٦ مليار ريال .

وقد حلت اليابان في المركز الأول بين دول العالم المستثمرة في المملكة خلال عام ٢٠٠٥م بتدفقات بلغت ٨،٧ مليارات ريال، تلتها كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والولايات المتحدة.أما بخصوص الاستثمارات المتراكمة فقد أوضح معالي محافظ الهيئة أن أهم الدول المستثمرة في المملكة حتى نهاية عام (٢٠٠٥م) هي: الولايات المتحدة (٣٥،٣٤ مليار ريال) مستثمرة في ٢٦٥ مشروعا، واليابان (١٧،١٥ مليار ريال) في ٣٥ مشروعا , والإمارات العربية المتحدة (١١،٦٨ مليار ريال) في ٨٤ مشروعاً (الجدول المرفق). واختتم معالي محافظ الهيئة تصريحه مشيراً إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية تمركزت خلال عام (٢٠٠٥م) في القطاع الصناعي.